

الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
atheerrajubouri1@gmail.com

الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
readhmzher2@gmail.com

اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي

دراسة حالة في المصرف التجاري العراقي

Test indicators to predict financial failure

A case study in the Commercial Bank of Iraq

اثير عباس عبادي
Atheer Abbas Abadi

رياض مزهر عبد الله
Riyadh Mezher Abdullah

الخلاصة :

تعد كفاءة اداء النشاط المالي للمصارف حجر الزاوية في تحقيق اهدافها والمتمثلة بالبقاء والنمو والاستمرارية وسوء ادارة هذا النشاط، قد يؤدي بالنهاية الى ما يعرف بالانحدار المالي والذي يوصف بأنه جرس الانذار لتغيرات مالية مستقبلية قد تؤدي في النهاية الى الفشل المالي وعلان التصفية.

يمارس النشاط المالي دوراً مهماً في العملية الادارية، اذ يسهم بدور فعال في توفير المعلومات المطلوبة لمتخذي القرارات مهما كانت مستوياتهم الادارية ونوع القرار المتخذ، فضلاً عن ذلك فهو يقدم معلومات تساعد في القيام بعمليات التنبؤ المختلفة ومنها التنبؤ بالفشل المالي، والتي تعد لغرض مساعدة المصارف في تحقيق هدف البقاء والنمو والاستمرارية وايجاد الحلول المناسبة لأي معضلة مالية قد تواجهها، لذا يجب معرفة اسباب الانحدار المالي كي تتجاوز الوقوع في الفشل المالي.

بناء على ما تقدم فإن البحث الحالي توجه الى فهم وتحليل المتغيرات المالية الكفيلة بتقييم (المصرف التجاري العراقي) عينة البحث ومدى تعرضه للفشل المالي من خلال معرفة ودراسة الوضع المالي لسنوات عدة للتنبؤ بمدى قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها وذلك باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة بالنماذج (Sherrod) و(springgate).

من اهم استنتاجات البحث هو تدني مؤشر الملاءة لرأس المال لعموم سنوات الدراسة (2015-2019)، حيث كانت نتائج قيمة (Z) المحتسبة وفق انموذج Sherrod فأنها كانت أعلى من القيمة (25) طيلة سنوات الدراسة، وهذا يعني أنها تقع في الفئة الأولى والتي تعني ان المصرف غير معرض لمخاطر الإفلاس (>Z25)، أما قيمة (Z) وفق انموذج Sprin- gate فكانت متدنية لعموم سنوات الدراسة باستثناء عام 2017 إذ بلغت (1.543) وهي أكبر من معيار Springate وهو >1.062z

Abstract

The efficiency of the performance of the financial activity of banks is the cornerstone in achieving their goals of survival, growth, continuity and mismanagement of this activity, which may eventually lead to what is known as financial failure, which is described as the alarm bell for future financial changes that may eventually lead to financial failure and the announcement of liquidation

The financial activity also plays an important role in the administrative process, as it contributes an effective role in providing the required information to decision makers, regardless of their administrative levels and the type of decision taken. In addition, it provides information that helps in carrying out various forecasting operations, including forecasting financial failure, which is prepared for assisting banks. In achieving the goal of survival, growth, continuity, and finding appropriate solutions to any financial dilemma that you may face, therefore, the causes of financial decline must be known in order to overcome financial failure

Based on the foregoing, the current research is directed to understanding and analyzing the financial variables that ensure the evaluation of the (Commercial Bank of Iraq) sample of the research and the extent of its exposure to financial failure by knowing and studying the financial situation for several years to predict the extent of its ability to continue providing its services, using models to predict financial failure represented by (models (Sherrod) and (Springate

One of the most important conclusions of the research is the low capital solvency index for all years of study (2015-2019), where the results of the (Z) value calculated according to the Sherrod model were higher than the value (25) throughout the years of study, which means that it falls in the first category, which It means that the bank is not exposed to bankruptcy risk ($Z < 25$), while the value of (Z) according to the Springate model was low for all years of study except for the year 2017, which amounted to (1.543), which is greater than the Springate criterion, which is $z < 1.062$

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في المصارف التي تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة تهدد استمرارها، ومن ضمن هذه المخاطر هي ظاهرة الفشل المالي أو الإفلاس، إذ تعد من أخطر الظواهر التي تتعرض لها المصارف كونها تُعد من الموضوعات التي شغلت بال العديد من المختصين والباحثين، لذلك فإنه يتوجب إعطاء أهمية للتحليل المالي من خلال اطلاعها على كل المستجدات والاستخدامات التي توصلت لها الأبحاث والدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع ومحاولة إيجاد مؤشرات لها قدرة أكبر على تقييم الأداء المالي للمصرف وذلك باستخدام القوائم المالية لاتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب . وبناء على ذلك وجب الاهتمام أكثر بهذه الظاهرة وتقييم أسبابها ودراستها، وذلك من خلال استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

مشكلة البحث

شهدت بعض المصارف إصلاحات جذرية كان الهدف الأساسي منها هو إخراجها من وضعيتها الصعبة، والتي جاءت نتيجة تفاعل عوامل وأسباب عديدة عبر مدة زمنية طويلة قد تصل إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي وذلك من خلال محاولة تحسين أدائها المالي، ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1) كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي للشركة باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي

(2) هل تكشف لنا النماذج المستخدمة مدى تعرض المصرف عينة البحث لمخاطر الفشل المالي.

فرضية البحث

تقوم دراستنا على فرضيتين تقوم على اختبار مدى صحتها او نفيها:

- (1) استخدام نماذج التنبؤ بالفشل يؤكد او ينفي صدق المعلومات المستخرجة من تقييم الاداء.
- (2) تبني تقنيات حديثة للتنبؤ بالإفلاس يجنب الوقوع في الفشل ويضمن البقاء والاستمرارية للمصرف.

اهداف البحث

- (1) التعرف على مؤشرات قياس الاداء المالي ودورها في التنبؤ بالفشل
- (2) التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في المصرف عينة البحث.
- (3) اقتراح حلول للحد من الفشل المالي للمؤسسات المالية والمصرفية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا في دراسة خطر الفشل المالي في المصارف، لما له من تأثير على قرارات المحللين والمستثمرين وتكتسي عملية الكشف المبكر عن هذا الخطر دورا كبيرا في تجنب المصارف التعرض للانهييار والفشل المالي وبالتالي تعرضها لخطر الافلاس.

منهجية البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة عند وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل. حيث نقوم بوصف ظاهرة الفشل المالي في المصارف وتحليل مختلف ابعاد الموضوع والوصول الى النتائج المرجوة من البحث، واعتمدنا في هذا الجانب (الكتب، التقارير، المجلات ... الخ). اما في الجانب العملي فقد اعتمدنا على المنهج الخاص بدراسة الحالة واخترنا المصرف التجاري العراقي كعينة لتطبيق النماذج.

هيكلية البحث

للتحقق من الفرضية والوصول الى اهداف البحث، تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالفشل المالي، في حين يتطرق المبحث الثاني الى نماذج التنبؤ بالفشل المالي. اما المبحث الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للبحث ومحاولة لتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي " دراسة حالة"، اذ تم الاعتماد على القوائم المالية التي تم الحصول عليها من سوق العراق للأوراق المالية والخاصة بالمصرف التجاري العراقي عينة البحث لغرض اجراء التطبيقات اللازمة للوصول الى هدف البحث، ثم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالفشل المالي

1-1 تهييد

تعمل المصارف في ظروف محفوفة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل المالي، لذلك يتوجب على المصارف إعطاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل وذلك من خلال اطلاعها على كل مستجدات واستخدامها

للطرق والوسائل المختلفة التي توصلت لها الأبحاث والدارسات الميدانية المتعلقة بالفشل المالي، والتي من أهمها الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف.

تعد ظاهرة الفشل المالي ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطرة كبيرة ممكن أن تتعرض لها العديد من المصارف في كثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية وبعضها خارجية، وللمحد من هذه الظاهرة لابد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة المصرفية والتنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية وذلك لتجنب المؤسسة في الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي إلى إفلاسها وبالتالي تصفيتها.

2-1 مفهوم الفشل المالي

يعرف الفشل بأنه "عبارة عن عدم قدرة المؤسسة المالية على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى عدم مقدرة المؤسسة المالية من سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي. (شاهين، 2011: 85). وعُرف أيضاً " بأنه المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس وتعرض المؤسسة إلى (اضطرابات مالية خطيرة) فتكون غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير. (الشريف، 2012: 6) تستنتج من مفاهيم الفشل المالي بأنه:

- أ. عدم الوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وعدم تحصيل المستحقات المالية من الغير.
- ب. المرحلة التي تسبق خروجها من النشاط الاقتصادي وتكون مواجهة بمشاكل خطيرة.
- ج. حصيلة الأزمة المالية، ولها درجات متعددة.
- د. مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر المالي في المنشآت.
- هـ. عدم التوازن واختلال موارد المؤسسة المالية.
- و. يؤدي إلى التدهور السريع في قيمة المصرف او المؤسسة المالية.

3-1 انواع الفشل المالي

- أ. فشل اقتصادي: يقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وبمعنى آخر فهو يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات. (زايدة، 2006: 47)
 - ب. فشل مالي: في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائن والوفاء بديونها المستحقة عليها.
 - ج. العسر المالي: وهو زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) من قيمة أصول المشروع وهذا الأمر بغض النظر عن محتوى السيولة. (شاهين، 2011: 85)
- كما يعرف بأنه: "عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي استحققت أو تستحق في الأجل القصير.

وهنا يمكننا التفريق بين نوعين من العسرهما:

- 1-3-1 العسر المالي الغني: وهو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزامات بالرغم من أن إجمالي الموجودات أكبر من إجمالي المطلوبات.
- 1-3-2 العسر المالي الحقيقي: ويحدث في حالة عدم السداد بالإضافة إلى صغر حجم موجوداتها مقارنة بمطلوباتها. (ذيب، 2012: 103)
- 1-3-3 التعثّر المالي: هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنوك أو حتى الفرد، وترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة. (يوسف، 2013: 84).

4-3-1 الإفلاس: في حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها وهي اجراءات قانونية لإعادة تنظيم الأعمال، وأيضاً نقل لبعض أو كل موجودات الشركة للدائنين. هنا لا بد من التمييز بين حالي الإفلاس والإعسار، ففي حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء.

4-1 أسباب الفشل:

يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي على فشل الشركات إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية، وكالاتي (الصفواني، 2020: 2):

أ. الأسباب الداخلية:

- ضعف الإدارة وعدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج.
- اجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة.
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.
- الخسائر المتراكمة.
- عدم السيطرة على المخزون.
- ب. الأسباب الخارجية:

- هي الأسباب التي تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها شدة المنافسة وتقلبات الاقتصاديات:
- ارتفاع تكاليف الإنتاج فوق ما كان متوقعا أثناء تنفيذ المشروع مثل ارتفاع أسعار مواد الخام عالمي.
- تقاعس المساهمون عن سداد أسهمهم في رأس المال أو نقص في السيولة.
- المنافسة الشديدة ودخول سلع ذات جودة أعلى وسعر أقل.
- ارتفاع اسعار الصرف ومستويات التضخم.

5-1 أهمية التنبؤ بالفشل

ينبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام العديد من الجهات بها، اذ يمثل أهمية للجهات الاتية (صالح وآخرون، 2000: 187):

- أ. المستثمر: من أوائل الذين يهتمون بموضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة المالية هو المستثمر، وذلك من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات الخطرة.
- ب. الدائنون أو المقرضون: وذلك من أجل تقييم نجاح المؤسسات المالية التي يقومون بإقراضها من أجل الاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة او المتوقع منها (ابونصار وآخرون، 2008: 4).
- ج. الإدارة: فتهتم بموضوع التنبؤ بفشل من أجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية الضرورية لانقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.
- د. الجهات الحكومية: للتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته.
- هـ. مراجعو الحسابات: ينبع اهتمامهم أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات المالية.

6-1 مظاهر الفشل المالي

من المفاهيم السابقة، يتضح ان الفشل المالي ليس وليد اللحظة ما، او انه يحدث فجأة، بل هو نتاج عدة مظاهر

نذكر منها الاتي (محمد، 2014: 155):

- أ. الاختلال في الهيكل المالي للمنشأة.
- ب. تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية.
- ج. ضعف الرقابة على رأس المال العامل، مما يؤدي الى ارتفاع مستمر في حجم الديون.
- د. ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المؤسسة.
- هـ. التأخير في إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح، وانخفاض التدفقات النقدية الداخلة.
- و. تكرار طلب تأجيل دفع المستحقات، وطلب تسهيلات مالية غير مبررة.

المبحث الثاني نماذج التنبؤ بالفشل المالي

2-1 تهديد

أن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الوحدات الاقتصادية الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، حيث إذا ما حل الفشل المالي بإحدى الوحدات الاقتصادية فإنه يقودها تدريجياً إلى نقطة النهاية، أي اشهارا فلاسها والقضاء على حياتها، ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود وسيلة للحد والوقاية من هذا الخطر الذي يهدد بقاء الوحدات الاقتصادية. مما لا شك فيه ان التنبؤ بالفشل المالي يحقق العديد من المزايا الإيجابية لإدارة الوحدات الاقتصادية عندما يقومون بعملية التنبؤ المناسب حيث تمكن عملية التنبؤ بالفشل المالي من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحل مبكرة وتجنب الوصول الى الإفلاس والتصفية.

1-2-1 أنواع نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

بذلت جهود حثيثة من قبل الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد المؤشرات التي يمكن بالاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، ويمكن هنا توضيح اهم النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي (علاء الدين واخرون، 2009: 304):

أ- نموذج شيرود 1987 Sherrod في تقييم المصارف:

يستخدم هذا النموذج في تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية، فضلاً عن دوره في إمكانية التنبؤ باستمرارية الوحدات الاقتصادية من عدمه (وهذا ما يعرف بالتنبؤ بالفشل المالي)، ومعرفة ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تستطيع ان تستمر بعملها في المستقبل أم لا، اذ يعتمد هذا الانموذج على ستة نسب مالية وكل نسبة لها وزنها النسبي وقد جاءت النسب على النحو الاتي (لطفی، 2005: 714):

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

جدول (1) النسب المالية المستخدمة في أنموذج Sherrod

المتغيرات	النسبة	نوعها	وزنها النسبي
X1	صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
X2	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
X3	حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات	مؤشر ملاءة أو رفع	3.5
X4	صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
X5	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	1.2
X6	حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0.1

جدول (2) درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة حسب Sherrod	قيمة Z الفاصلة
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 \geq Z$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمشاكل الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

-المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، ص: 102

من خلال أنموذج Sherrod يمكن ملاحظة ما يأتي:

1. ان الوزن الأكبر للنسب المكونة للأنموذج هو للنسب التي تختبر قدرة الزبون على السداد وهي نسب الربحية والسيولة ونسب الملاءة أو الرفع المالي، وذلك لان الغرض الأساسي للأنموذج هو تحليل الائتمان.
2. ان مؤشر الجودة أو النوعية المستخدم في تصنيف الوحدات الاقتصادية أو تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي للمخاطر، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على جودة القرض أو قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومن ثم انخفاض المخاطر والعكس بالعكس.

ب-نموذج Springate في تقييم المصارف:

وضع Springate أنموذج للتنبؤ بالفشل المالي عام 1978، وقد اختار أربعة نسب مالية يمكن ان تميز وبشكل موثوق بين الوحدات الاقتصادية التي تعاني من أزمة مالية والتي لا تعاني من أزمة مالية، وكانت صيغة الأنموذج على النحو الآتي: $Z = 1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4X4$ وقد استخدم في هذا الأنموذج النسب المبينة في الجدول (3):

جدول (3) النسب المالية المستخدمة في أنموذج springate

المتغيرات	النسبة	وزنها النسبي
X1	رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	1.03
X2	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات	3.07
X3	صافي الربح قبل الضريبة / الموجودات المتداولة	0.66
X4	المبيعات / إجمالي الموجودات	0,4

Source: Hutabarat F., Manullang G., Sitalahi I., ((An Analysis of the Efficacy of the Springgate Bankruptcy Model Using S- Score in Textile and Garment Sub – Sector Companies Listed at Indonesian Stock Exchange)), proceedings of the International conference on Innovation, Enterepreurship .and Technology, 2015, P:89

ومعايير التقييم لهذا النموذج هي:

1. إذا كانت قيمة $Z < 0.862$ يعني ذلك ان الشركة تواجه خطر الإفلاس.
 2. إذا كانت قيمة Z بين (0.862) و (1.062) فيعني ان الإدارة يجب ان تكون حذرة في إدارة موجودات الشركة لتجنب الإفلاس.
 3. إذا كانت قيمة $Z > 1.062$ فهذا يعني ان الشركة في حالة مالية سليمة وليس لديهم مشاكل مالية.
- ج- أنموذج كيدا Kida Model في تقييم المصارف:
- من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي، وقد توصل اليه الباحث Kida عام 1980-1981، والذي اعتمد فيه على أهم خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي في الشركات وكما يلي:

جدول (4) النسب المالية المستخدمة في أنموذج Kida

المتغيرات	النسبة	وزنها النسبي
X1	صافي الربح قبل الضريبة / اجمالي الموجودات	1.042
X2	حقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات	0.427
X3	الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة	0.461
X4	المبيعات / اجمالي الموجودات	0.463
X5	النقدية / اجمالي الموجودات	0.271

المصدر: احمد هاشم احمد، 2005، النماذج التحليلية الملائمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، مجلة العلوم للبحوث العلمية، كلية العلوم الإدارية بجامعة أم درمان الإسلامية، السودان، العدد2، ص:273.

ويأخذ الأنموذج الصيغة الرياضية الاتية (الكناني، 2021: 363):

$$Z = 1.042X_1 + 0.427X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

فاذا كانت نتيجة Z (أي اختبار الوحدة الاقتصادية) موجبة فان وضع الشركة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فان الشركة مهددة بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحالات الفشل تصل الى (90%) قبل سنة من حدوث الإفلاس.

وتتمثل متغيرات هذا النموذج بالآتي:

X_1 = صافي الأرباح قبل الضرائب الى مجموع الموجودات: يقيس معدل الأرباح الصافية التي تحققها الشركة عن كل دولار مستثمر في الموجودات قبل سداد كل من الفوائد والضرائب ودخل أرباح الاعمال، فاذا كان هذا المؤشر مرتفع فان وضع الشركة جيد، والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X_2 = مجموع حقوق الملكية الى المطلوبات: يعتبر مؤشر لكفاية حقوق الملكية في تغطية الالتزامات المالية المستحقة على الشركة وأن ارتفاع هذا المؤشر يعتبر دليل على مقدرة الشركة على الوفاء بديونها وبالتالي يقل احتمالية تعرضها للفشل المالي، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فيعتبر دليل على عدم قدرة الشركة على الوفاء بديونها وبما يؤدي الى

احتمالية تعرضها للفشل المالي.

$X3 =$ الموجودات السائلة الى المطلوبات المتداولة: يقيس مدى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل من خلال مجموع موجوداتها النقدية وشبه النقدية، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وكلما انخفض هذا يعني ان الشركة غير قادرة على الوفاء المالي وان النسبة النمطية للسيولة السريعة هي (1:1) ، أي ينبغي ان تكون الموجودات النقدية وشبه النقدية المتساوية لقيمة الخصوم المتداولة.

$X4 =$ الإيرادات (المبيعات) الى مجموع الموجودات: يقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال موجوداتها لتوليد الإيرادات.

$X5 =$ النقدية الى مجموع الموجودات: يقيس حجم النقدية المتاحة للشركة مقارنة بأجمالي استثماراتها في الموجودات، يدل ارتفاع هذا المؤشر على توفر السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات المالية المستحقة عليها وبالتالي ينعلم تعرض الشركة للفشل المالي، أما إذا انخفض فإنه يعتبر مؤشراً على عدم توفر السيولة لدى الشركة للوفاء بديونها مما يؤدي الى احتمال تعرضها للفشل المالي.

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية (المصرف التجاري العراقي)

في مبحثنا هذا تم تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على (المصرف التجاري العراقي)، الذي تأسس كشركة مساهمة خاصة في 11/ شباط /1992 كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص، حيث يعد من أوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب إجازة التسجيل المرقمة م.ش /4524 والمؤرخة في 11/ شباط 1992 عن وزارة التجارة – دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره (150) مليون دينار. وحصل المصرف على إجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم 14314 / والمؤرخ في 12/ تموز/1992. (التقرير السنوي للمصرف ، 2019 : 4) .

أولاً: المؤشرات المالية للمصرف التجاري العراقي

هناك عدة مؤشرات مالية لتقييم المصارف التجارية، أذ تم استخدام نموذجين من هذه المؤشرات وهي نموذج (Sherrod)، ونموذج (Springate)، حيث تعتمد هذه النماذج على ثلاث مؤشرات رئيسية وهي (كفاية رأس المال)، (السيولة)، (الربحية)، وتصنف درجات المؤشرات كالآتي:

1. مؤشرات كفاية رأس المال :

من خلال مؤشرات كفاية رأس المال يمكن معرفة مدى صلاية المصرف في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية ، وكما ان أهمية مؤشرات كفاية رأس المال تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المصرف مثل مخاطر أسعار الصرف ، مخاطر الائتمان ، ومخاطر أسعار الفائدة ، وفق مستويات محددة (أبوهونة، 2018: 30) . ويمكن تجسيد هذا المؤشر من خلال بيانات قائمة المركز المالي للمصرف عينة البحث كما موضح في الجدول (5) وجدول (6) .

• المستوى الأول يكون معيار كفاية رأس المال أكثر من (12%).

• المستوى الثاني تكون الكفاية نحو (12%).

• المستوى الثالث تكون الكفاية أقل من (12%) ولكن لا يقل عن (10%) .

• المستوى الرابع تكون الكفاية أقل من (10%) ولا يقل عن (8%).

• المستوى الخامس لا يقل عن (8%).

أ. مؤشر كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات المرجحة للمخاطر:

جدول (5) مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي للمدة 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	رأس المال	الموجودات المرجحة للمخاطر	كفاية رأس المال
2015	250000	51834.724	4.82
2016	250000	39749.605	6.28
2017	250000	50659.143	4.93
2018	250000	44353.558	5.63
2019	250000	54399.099	4.59

-المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).

من خلال الجدول (5) نلاحظ ان نسبة كفاية رأس المال متدنية بشكل ملحوظ إذ حققت أعلى قيمة عام 2016 والبالغة (6.28) ، وهي قيمة منخفضة قياساً الى نسب دليل تصنيف المصارف العراقية .
ب. نسبة الملاءة لرأس المال = حقوق الملكية / الموجودات

جدول (6) نسبة الملاءة لرأس مال المصرف التجاري العراقي للاستثمار للمدة (2015-2019) (مليون دينار)

السنة	حقوق الملكية	الموجودات	ملاءة رأس المال
2015	274439.299	390117.472	0.70
2016	281941.053	423819.261	0.66
2017	291808.794	460616.311	0.63
2018	283958.246	443945.613	0.64
2019	272232.126	449595.65	0.60

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).

يظهر الجدول (6) ان الملاءة لرأس المال كانت متدنية لعموم سنوات الدراسة وقد يكون السبب في ذلك هو التذبذب الحاصل في حقوق الملكية فضلاً عن التذبذب في الموجودات.

2. مؤشرات الربحية :

ضمن هذا الجزء سيتم التطرق الى اكثر من مؤشر لقياس ربحية المصرف التجاري العراقي للاستثمار وكالاتي:
أ. مؤشر العائد على الموجودات :

يعد من المؤشرات المهمة التي تعتمد عليها المصارف في قياس قدرة الوحدة النقدية المستثمرة في الأصول على توليد الأرباح ، وفق المستويات الاتية (البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية، 2007:3):

- المستوى الأول يكون معدل العائد أكبر من 2.5%.
- المستوى الثاني يكون المعدل ما بين (1.5%-2.5%).
- المستوى الثالث ما بين (0.5%-1.5%).
- المستوى الرابع ما بين (0-0.5%).
- المستوى الخامس يكون العائد على اجمالي الموجودات (ذات قيمة سالبة).

جدول (7) مؤشر العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي للمدة 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	العائد(الربح)	%نسبة النمو	الموجودات	%نسبة النمو	ROA
2015	15548188	-	390117.472	-	39,8
2016	15662756	0.73%	423819.261	8.64%	36,9
2017	20064043	28.1%	460616.311	8.68%	43,5
2018	17623482	-12.1%	443945.613	-3.62%	39,6
2019	16725926	-5.09%	449595.65	1.27%	37,2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).

يلاحظ من خلال الجدول (7) ان أعلى مقدار ربحية حققها المصرف هي عام 2017 إذ بلغت (43.5)، وذلك لارتفاع العائد (الربح) لنفس العام (20064043) مليون دينار، ثم بدأ بالانخفاض الى ان أصبح (37.2) وهذا ما يعكسه معدل النمو بالسالب للعائد خلال السنوات 2018، 2019 حيث بلغ (1,12) %، (-5.09%) على التوالي. وال حال كذلك للموجودات أذ حققت نسبة نمو سالبة في عام 2018 وقيمتها (-3.62%)، ثم ارتفعت بشكل طفيف جداً لتصبح (1.27%) لعام 2019، وقد يكون سبب ذلك عدم قدرة إدارة المصرف في البحث عن استثمارات تحقق عوائد جيدة أي بمعنى ضعف التخطيط لمثل تلك الاستثمارات.

ب . معدل العائد على حقوق الملكية :

وهو مؤشر آخر من مؤشرات الربحية وكما في الجدول (8) :

جدول (8) مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	العائد(الربح)	حقوق الملكية	%نسبة النمو	ROA
2015	15548188	274439.299	-	56.65
2016	15662756	281941.053	2.73%	55.55
2017	20064043	291808.794	3.50%	68.75
2018	17623482	283958.246	-2.70%	62.06
2019	16725926	272232.126	-4.13%	61.44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).

يعكس الجدول (8) بأن هذا المؤشر حقق أعلى قيمة عام 2017 والبالغة (68.75) ويعود سبب ذلك لارتفاع العائد لتلك السنة، ثم حصل انخفاض في قيمة هذا المؤشر نتيجة انخفاض العائد للاعوام 2018، 2019، إذ بلغت قيم المؤشر (62.06)، (61.44) على التوالي، فضلاً عن ان حقوق الملكية حققت نموسالبة للاعوام 2018، 2019، بلغت (-2.70%)، (-4.13%) على التوالي .

3. مؤشرات السيولة :

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مؤشر السيولة وهي :-

أ- مؤشر القروض / الودائع :

يعد من المؤشرات المهمة التي تستخدم في تقييم السيولة للمصرف التجاري العراقي ، وكانت نتائج السيولة وكما في الجدول (9) وفق مستويات محددة لهذا المؤشر.

- المستوى الأول يكون إجمالي القروض إلى الموجودات تكون النسبة أقل من 60%.
- المستوى الثاني ما بين (60%-70%).
- المستوى الثالث تتراوح سيولتها بين (70%-75%).
- المستوى الرابع ما بين (75%-80%).
- المستوى الخامس تتجاوز نسبة السيولة أكثر من 80%.

جدول (9) نسبة القروض إلى الودائع للمصرف التجاري العراقي للمدة (2015-2019) (مليون دينار)

السنة	القروض الممنوحة للمؤسسات الحكومية	إجمالي الودائع	%نسبة السيولة
2015	9835.172	90661.751	10.8%
2016	9903.977	121221.799	8.1%
2017	10789.288	134227.044	8.0%
2018	11932.589	134551.597	8.8%
2019	11446.64	146013.412	7.8%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).

يتضح من الجدول (9) تدني نسبة السيولة لعموم سنوات الدراسة قياساً مع المستويات المحددة لهذا المؤشر، فإن نسب السيولة تراوحت بين (7-10%)، وهذا قد يكون بسبب انخفاض القروض الممنوحة وفق سياسة المصرف في منح الائتمان المصرفي.

ب. مؤشر الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات: وهو المؤشر الثاني الذي يعكس السيولة في المصرف، وكما في الجدول (10):

جدول (10) مؤشر الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للمصرف التجاري العراقي للمدة 2015-2019 (مليون دينار)

السنة	الموجودات السائلة	إجمالي الموجودات	%نسبة السيولة
2015	146301.261	390117.472	37.5%
2016	117711.522	423819.261	27.7%
2017	125174.841	460616.311	27.1%
2018	155818.299	443945.613	35.0%
2019	238337.839	449595.650	53.0%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية من قائمة المركز المالي للمدة (2015-2019).

يظهر الجدول (10) أن أعلى نسبة للسيولة وفق هذا المؤشر هي لعام 2019 إذ بلغت (53.0%) وهذا نتيجة ارتفاع الموجودات السائلة والبالغة (238337.839) مليون دينار لنفس العام، لكن عند مقارنة نسب السيولة لسنوات الدراسة فأنها لم تصل إلى المستويات المحددة لهذا المؤشر حيث تراوحت نسب السيولة بين (37.5%) و (53.0%)، لذا على إدارة المصرف توسيع الموجودات السائلة، لأن ذلك سوف يوفر أكثر سيولة للمصرف لسد أي التزامات مالية يحتاجها المصرف أثناء عمله.

سابعاً: نماذج التقييم للتنبؤ بالفشل المالي – المصرف التجاري العراقي للاستثمار:

ضمن هذا الجزء سيتم استخدام نموذجين للتنبؤ بالفشل المالي وهما (نموذج شيرورد 1987 Sherrod)، (نموذج Springate). (لطفي، 2006: 714).

نموذج شيرورد 1987 Sherrod في تقييم المصرف التجاري العراقي للاستثمار:
لغرض احتساب مؤشرات Sherrod بناء على بيانات قائمة المركز المالي للمصرف التجاري العراقي كما هو الحال في الجدول (11).

جدول (11) بيانات قائمة المركز المالي للمصرف التجاري العراقي للاستثمار وفق مؤشرات Sherrod, Springate

السنة	صافي رأس المال العامل	الموجودات السائلة	الموجودات الثابتة	اجمالي الموجودات	المطلوبات المتداولة	اجمالي المطلوبات	اجمالي حقوق المساهمين - حقوق الملكية	المبيعات	صافي الربح قبل القوائد والضرائب
1	2	3	4	5	6	7	8	9	
2015	273489,071	146301,261	950,228	390117,472	115678,173	115678,173	274439,299	16819,514	8229,974
2016	277056,204	117711,522	1500,671	423819,261	141878,208	141878,208	281941,053	16552,729	8499,841
2017	658712,264	125174,841	1762,251	460616,311	168807,517	168807,517	291808,794	20751,400	11507,324
2018	282177,803	155818,299	1780,443	443945,613	159987,367	159987,367	283958,246	18318,116	11683,918
2019	269063,833	238337,839	3168,293	449595,65	177363,524	177363,524	272232,126	17056,851	6554,326

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات المصرف التجاري العراقي للاستثمار، القوائم المالية للسنوات (2015-2019).

جدول (12) احتساب قيمة Z الخاصة بالمصرف التجاري العراقي وفق انموذج Sherrod للمدة 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
$1 \times$ = صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات 4/1	0,701	0,653	1,430	0,635	0,598
$2 \times$ = الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات 4/2	0,375	0,277	0,272	0,350	0,530
$3 \times$ = حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات 4/7	0,703	0,665	0,633	0,639	0,605
$4 \times$ = صافي الربح قبل الضريبة / اجمالي الموجودات 4/9	0,021	0,020	0,025	0,026	0,014
$5 \times$ = اجمالي الموجودات/ اجمالي المطلوبات 6/4	3,372	2,987	2,728	2,775	2,534
$6 \times$ = حقوق المساهمين/ الموجودات الثابتة 3/7	288,8	187,8	165,5	159,5	85,92
$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6$ تطبيق المعادلة الرياضية					
$X1$ = مؤشر سيولة	11,917	11,101	24,31	10,795	10,166
$X2$ = مؤشر سيولة	3,375	2,493	2,448	3,15	4,77
$X3$ = مؤشر رفع	2,4605	2,3275	2,2155	2,2365	2,1175
$X4$ = مؤشر ربحية	0,42	0,4	0,5	0,52	0,28
$X5$ = مؤشر رفع	4,0464	3,5844	3,2736	3,3	3,0408
$X6$ = مؤشر رفع	28,88	18,78	16,55	15,95	8,592
مجموع قيمة Z	51,098	38,686	49,297	35,981	28,966

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي للمدة (2015-2019).

يظهر الجدول (12) ان نتائج قيمة Z المحسبة وفق أنموذج Sherrod والخاصة بالمصرف التجاري العراقي للاستثمار كانت اعلى من القيمة (25) طيلة سنوات الدراسة ، أي تقع قيمة Z في الفئة الأولى والتي تعني ان المصرف غير معرض لمخاطر الافلاس وكما يأتي : $Z > 25$

وبلاحظ من الجدول (12) ان مؤشر Z حقق أعلى قيمة عام 2015 اذ بلغت (51.098) ، الامر الذي يعكس قوة الموقف المالي للمصرف وعند مراجعة نتائج المتغيرات ، وهي :

X1- وهو إدارة رأس المال العامل على اجمالي الموجودات كانت متدنية خلال سنوات الدراسة باستثناء عام 2017 إذ بلغت (1.430) ، وهذا يعكس التحسن الطفيف في قدرة المصرف من تمويل عملياته الجارية والوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل لتلك السنة .

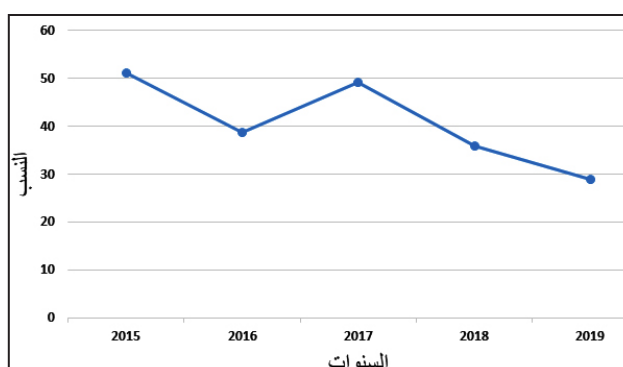
X2- يعكس توفر السيولة لدى المصرف فكانت نتائجه متدنية مما يعني عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته المالية طيلة سنوات الدراسة .

X3 ، X6- وهذان يعكسان حقوق المساهمين فيما يخص اجمالي الموجودات وكذلك الموجودات الثابتة ، فكانت نتائج X6 جيدة وهي أفضل من نتائج X3.

X4- وهو متغير يعكس الربح الى اجمالي الموجودات ، فكانت نتائجه منخفضة خلال سنوات الدراسة.

X5- وهو مؤشر يعكس اجمالي الموجودات الى اجمالي المطلوبات أي (مؤشر ملاءة أرفع) فقد حقق قيم مرتفعة طيلة سنوات الدراسة وكانت اعلى قيمة حققها عام 2015 وهي (3.372) .

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة Z	51.098	38.686	49.297	35.981	28.966



شكل (1) قيمة Z الخاصة بالمصرف التجاري العراقي وفق انموذج Sherrod للمدة (2015-2019)
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12).

2. نموذج Springate في تقييم المصرف التجاري العراقي للاستثمار:

لغرض احتساب مؤشرات Springate بناء على بيانات قائمة المركز المالي للمصرف التجاري العراقي في جدول (13)،
نستخدم الجدول الاتي:

جدول (13) احتساب قيمة Z الخاصة بالمصرف التجاري العراقي وفق انموذج Springate
للمدة (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
0,598	0,635	1,430	0,653	0,701	X1 = صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات (4)/(1)
0,014	0,026	0,0025	0,020	0,021	X2 = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات (4)/(9)
0,037	0,073	0,068	0,060	0,071	X3 = صافي الربح قبل الضريبة / المطلوبات المتداولة (9)/(5)
0,038	0,041	0,045	0,039	0,043	X4 = المبيعات / اجمالي الموجودات (4)/(8)
Z = 1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4X4 تطبيق المعادلة الرياضية					
0,61594	0,65405	1,4729	0,67362	0,72203	X1 = مؤشر سيولة
0,042	0,078	0,0075	0,06	0,063	X2 = مؤشر ربحية
0,02442	0,04818	0,04488	0,0396	0,04686	X3 = مؤشر ربحية
0,0152	0,0164	0,018	0,0156	0,0172	X4 = مؤشر رفع
0,697	0,797	1,543	0,789	0,849	قيمة Z

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي (2015-2019).

يعكس الجدول (13) ان نتائج قيمة Z المحسوبة وفق أنموذج Springate والخاصة بالمصرف التجاري العراقي للاستثمار كانت متدنية لعموم سنوات الدراسة باستثناء عام 2017 إذ بلغت (1.543) وهي أكبر من معيار Springate وهو:

$$Z > 1.062$$

الامر الذي يعكس تحسن قدرة المصرف من حيث تسديد الالتزامات بالمطلوبات تجاه الغير. اما بقية السنوات فكان المصرف يعاني من مشاكل ، وعليه ضرورة مراجعة اعماله لمعرفة نقاط الخلل ثم العمل على معالجتها .

وعند مراجعة نتائج المتغيرات ، وهي :

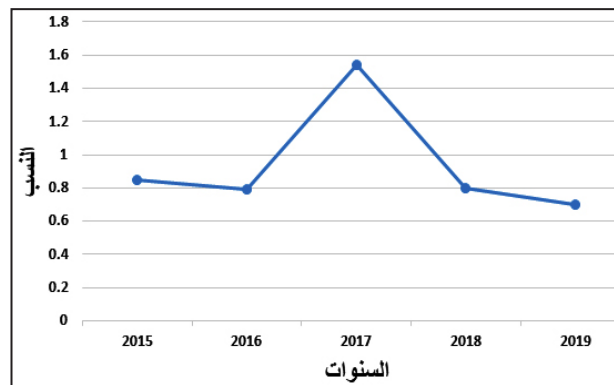
X1- وهو إدارة رأس المال العامل على اجمالي الموجودات (مؤشر سيولة) كانت متدنية خلال سنوات الدراسة باستثناء عام 2017 إذ بلغت (1.430) وهذا يعكس التحسن الطفيف في قدرة المصرف من تمويل عملياته الجارية والوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل لتلك السنة .

X2- يعكس توفر السيولة لدى المصرف (مؤشر ربحية) ، فكانت نتائجه متدنية بشكل ملحوظ وبالذات في عام 2017 إذ بلغت (0.0025) مما يعني عدم قدرة المصرف لعموم سنوات الدراسة على تسديد التزاماته المالية .

X3- وهو مؤشر رفع إذ ظهرت نتائجه بقيم متدنية لعموم سنوات الدراسة .

X4- وهو أيضاً مؤشر رفع وظهر بقيم متدنية .

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
0.697	0.797	1.543	0.789	0.849	قيمة Z



شكل (2) قيمة Z الخاصة بالمصرف التجاري العراقي وفق انموذج springate للمدة (2019-2015) المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

إضافة لما تقدم فعند المقارنة بين النموذجين في عمل المصرف نلاحظ ان نتائج قياس Z كانت افضل بشكل ملحوظ وفق نموذج (Sherrod) إذ بلغت قيم (51.098، 38.686، 49.297، 35.981، 28.966) وهذه وفق معيار Sherrod فانها تعكس قوة الموقف المالي للمصرف .

أما نتائج قياس Z وفق أنموذج Springate فكانت متدنية بشكل ملحوظ باستثناء عام 2017 إذ بلغت (1.543)، أما لبقية السنوات فكانت (0.849، 0.789، 0.697، 0.797) وهي قيم منخفضة وفق معيار Springate .

الاستنتاجات

توصل الباحث الى جملة استنتاجات من خلال ما طرح في الجانب النظري، والجانب التطبيقي، ويمكن تقسيمها الى قسمين، الأول يختص بنتائج المؤشرات المالية، والثاني ينصرف الى نتائج التنبؤ بالفشل المالي وفق أنموذجين Sherrod Springate؛

(1) حقق المصرف أعلى نسبة لمؤشر كفاية رأس المال خلال عام 2016 إذ بلغت (6.28) لكنها تعد قيمة متدنية قياساً الى نسب دليل تصنيف المصارف العراقية. وكذلك تدني مؤشر الملاءة لرأس المال لعموم سنوات الدراسة (2015-2019).

(2) حقق أعلى مقدار للربحية عام 2017 إذ بلغت (43.5)، أما مؤشر العائد على حقوق الملكية فكانت أعلى نسبة حققها المصرف عام 2017 إذ بلغت (68.75).

(3) حقق في مؤشرات السيولة (مؤشر القروض/ الودائع) نسبة متدنية لعموم سنوات الدراسة قياساً مع المستويات المحددة لهذا المؤشر، أما (مؤشر الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات) فكانت أعلى نسبة للسيولة وفق هذا المؤشر هي عام 2019 إذ بلغت (53.0%).

(4) نتائج قيمة (Z) المحتسبة وفق انموذج Sherrod فأنها كانت أعلى من القيمة (25) طيلة سنوات الدراسة، وهذا يعني أنها تقع في الفئة الأولى والتي تعني ان المصرف غير معرض لمخاطر الإفلاس (>Z25)، أما قيمة (Z) وفق انموذج Springate فكانت متدنية لعموم سنوات الدراسة باستثناء عام 2017 إذ بلغت (1.543) وهي أكبر من معيار Springate وهو >1.062z

التوصيات

1. تطوير التحليل المالي من خلال استخدام البرامج الالكترونية وشبكة الانترنت بغية تزويد إدارات المصارف بأهم

- النسب المالية التي توفر معلومات مهمة عن واقع المصرف.
2. الاهتمام بالنسب والمؤشرات التي تعتمد على البيانات المعدة على الأساس النقدي وذلك لأنها تبني قدرة المصرف على توفير التدفقات النقدية الداخلة من اجل تمويل عملياتها الجارية، كما ان المصارف قد تتعرض للفشل نتيجة لعدم التقدير الصحيح للتدفقات النقدية.
3. تبني نموذج Sherrod في دراسة عموم المصارف لكونه اثبت بشكل جيد في عملية التنبؤ بفشل المصارف.
4. تنوع مصادر الدخل للمصرف من خلال الاستفادة من أصولها واستثمارها في مجالات متنوعة يحقق لها دخلاً مناسباً ويخفف من اعتمادها على مصدر واحد.

المصادر

- (1) أبو نصار، محمد وحמידات، جمعة. 2008، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان.
 - (2) أبو هونة، صلاح عامر، 2018، استخدام نظام CAMELS في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة)، لعينة من المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد 2.
 - (3) البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية، 2007.
 - (4) ذيب، حسن، 2012، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسير حالات فشل الائتمان دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، وراق، الجزائر.
 - (5) زائدة، دعاء محمد، 2006، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
 - (6) شاهين، علي عبدالله أحمد ومطر، جهاد، 2011، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث-العلوم الانسانية، مجلد 25، العدد 4.
 - (7) الشريف، ربحان، 2012، لفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يومي 21-22 أكتوبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري - قسنطينة.
 - (8) الشيخ، فهد مصطفى، 2008، التحليل المالي، فلسطين، رام الله، فلسطين.
 - (9) صالح، عصام محمد وآخرون، 2000، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي-دراسة تطبيقية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 4.
 - (10) الصفراني، محمد فرج وآخرون، 2020، إمكانية استخدام نموذج KIDA في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الانماء للاستثمارات المالية القابضة -2014-2017، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد 16.
 - (11) علاء الدين، وآخرون، 2009، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع لعام في سورية، مجلة تنمية الرافدين، العراق، الموصل، مجلد 31، عدد 25.
 - (12) الكنان، كامل كاظم، 2021، تقييم قرارات الاستثمار-الجزء الثاني - الاستثمار المالي: الأدوات والتحليل المالي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد.
 - (13) لطفي، أمين السيد أحمد، 2005، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.
 - (14) لطفي، أمين السيد أحمد، 2006، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.
 - (15) محمد، نجم الدين إبراهيم حسن، 2014، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
 - (16) يوسف، كمال أحمد، 2013، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج، مجلة كلية الاقتصاد العلمية لجامعة النيلين، السودان، العدد 3.
- 1-Hutabarat F., Manullang G., Sitalahi I., 2015, ((An Analysis of the Efficacy of the Springgate Bankruptcy Model Using S- Score in Textile and Garment Sub – Sector Companies Listed at Indonesian Stock Exchange)), proceedings of the International conference on Innovation, Entrepreneurship and Technology